

الرقابة على دستورية الانتخابات الرئاسية في الجمهورية الخامسة

اعداد

أ.م.د. ساجد محمد كاظم

إن أسلوب الانتخاب الذي وضعه دستور ١٩٥٨ ينص في مادته السادسة على أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام غير المباشر من قبل هيئة ناخبين تتألف من أعضاء البرلمان ، ومجالس المقاطعات ، ومجالس أقاليم ما وراء البحار ، والممثلين المنتخبين من المجالس البلدية بنسبة عدد سكان كل بلدية . وإن هذا الأسلوب في الانتخابات عبّر عن رغبة الجنرال ديغول في حينه في انقاذ عملية انتخاب رئيس الدولة من سيطرة الأحزاب ، إذ كان انتخاب الرئيس في عهد الجمهوريات السابقة ينتخب من قبل البرلمان أي من قبل الأحزاب . وفي عام ١٩٥٨ انتخب الجنرال ديغول أول رئيس للجمهورية الخامسة من قبل الهيئة الانتخابية .

وفي عام ١٩٦٢ ، أعدّ الجنرال ديغول مشروع مراجعة دستورية هدفه استبدال هذا الاسلوب في الانتخاب بأسلوب الاقتراع العام المباشر وذلك في خطاب ألقاه بتاريخ ٢٠ أيلول ، أعلن فيه عزمه على تعديل الدستور بهذا الاتجاه ، وذلك بإجراء إستفتاء طبقاً للمادة (١١) وليس طبقاً للمادة (٨٩) .^(١) وفي ذلك الوقت ، لم تكن فرصة إجراء مثل هذا التغيير مؤكدة . في الحقيقة أن الانتخاب بالاقتراع العام المباشر لم يتوافق كثيراً مع نظام برلماني . (ويجب أن لا ننسى أن دستور ١٩٥٨ جعل من الجمهورية الخامسة نظاماً برلمانياً) ، لايمتلك فيها الرئيس سوى القليل من الصلاحيات . كان أكثر المعارضين شراسة لهذا المشروع هم البرلمانيون الذين كانوا يخشون فقدان ما تبقى من نفوذهم في اختيار الرئيس (وكتعبير عن احتياجهم قاطعوا حكومة بومبيدو) .^(٢)

وإن مشروع الجنرال ديغول كان يركز على الرغبة في ضمان استمرار النظام وذلك بتعزيز القطب الرئاسي . وفي الواقع إن استقرار النظام كان قائماً حتى ذلك الحين على الشرعية التاريخية التي يتمتع بها الجنرال ديغول ، ولكن محاولة الأعتيال التي تعرض لها في آب ١٩٦٢ جعلت الرأي العام يدرك مشكلة الخلافة التي تفرض نفسها . حينذاك بدأ من الضروري إعطاء من يخلفونه شرعية ديمقراطية تسمح لهم بالقيام بدورهم .